مناقشات مجلس النواب العراقي لميزانية وزارة المعارف (١٩٢٥- ١٩٤٥م)

اعداد
أحمد صابر عبد العزيز
طالب دكتوراه – قسم التاريخ
كلية البنات – جامعة عين شمس

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور
خلف عبد العظيم الميري
استاذ التاريخ الحديث المعاصر
كلية البنات للآداب و العلوم و التربية
جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور
عايدة السيد سليمة
استاذ التاريخ الحديث المعاصر المساعد
كلية البنات للآداب و العلوم و التربية
جامعة عين شمس

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الامين صلى الله عليه وسلم، وعلى اله وصحبه وسلم .

عاش أبناء العراق في المدة التي سبقت تشكيل أول حكومة عام ١٩٢٠ برئاسة عبد الرحمن النقيب أوضاع صعبة للغاية، ولاسيما في مسألة الحصول على التعليم السليم أم الحديث ، الأمر الذي أنعكس بصورة فعلية على حياتهم المهنية، لذلك التف أبناء العراق حول حكومتهم من أجل تقديم الدعم اللازم لهم .

على هذا الأساس بدأت الحكومة أنشاء عدد من المدارس في ووضع مناهج جديدة ومتطورة للإرتقاء بالمستوى التعليمي لأبناء العراق، لذلك زدادت الاعتمادات المالية المقررة لوزارة

المعارف حتى عام ١٩٤٥، حيث طالب وقد شهد مجلس النواب العراقي من مناقشاته خلال هذه المدة بزيادة المخصصات المالية لوزارة المعارف من أجل هذا الهدف.
وقد تم اختيار هذا البحث (مناقشات مجلس النواب العراقي لميزانية وزارة المعارف ١٩٢٥ – ١٩٤٥)، لتسليط الضوء على هذه المدة، حيث تعرض التمهيد وأحوال العراق التعليمية قبل تشكيل مجلس النواب الاموال المخصصة لوزارة المعارف وتطوير التعليم.
في حين ناقش المحور الأول: مناقشات مجلس النواب بشأن رفع مستوى التعليم والميزانية المخصصة لذلك تناول المحور الثاني: مناقشات عدد من النواب في مسألة انخفاض قيمة ميزانية التعليم ما بين (١٩٣٢- ١٩٤٥)، ولاسيما بعد مرحلة اندلاع الحرب العالمية الثانية، والذي انعكس بصورة فعلية على الأقتصاد العراقي، أما الخاتمة فقد تضمنت النتائج التي توصل اليها البحث.

مدى إهتمام مجلس النواب العراقى بالتعليم وعرض الحلول المناسبة لتطويره والإرتقاء به وذلك من خلال تناول تمهيد ومحورين وخاتمة.

التمهيد :

واجه العراق في أواخر عام ١٩٢٤م وضعاً مالياً متدهوراً، حيث أبدى الملك فيصل الاول قلقه على المستقبل المالي للبلاد، وأشار إلى ذلك رئيس الديوان الملكي رستم حيدر في كتابه إلى سكرتارية مجلس الوزراء في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٤م، إن الملك يدرك أهمية الجهود التي تبذلها الوزارة لأجل معالجة الموقف المالي، إلا أنه يعتقد أن تلك الجهود مهما بلغت من القوة لا تكفي لدرء الخطر القريب، وتأمين التعادل في الميزانية العامة؛ لذلك فهو يتطلع إلى مساعدة

الحكومة البريطانية في هذا المجال وبشكل عاجل وفعال، لزيادة الميزانية العامة وعلى وجه الخصوص الإعتمادات المالية لوزارة المعارف للنهوض بها[١].

ونظراً لأهمية التعليم فى حياة البلاد لذا تعهدت وزارة المعارف بالإنفاق على جميع مؤسسات التعليم الرسمي كالمدارس والمعاهد والكليات والبعثات العلمية، وكذلك المؤسسات الثقافية الأخرى التابعة للوزارة، كمديرية الآثار والمجمع العلمي العراقي، بالإضافة إلى ما تقدمه من دعم مادي للمدارس الأهلية والحملات الخاصة بمحو الأمية[٢].

وعلى الرغم من ذلك فإن ميزانية وزارة المعارف ظلت في الولايات العراقية تشكو نقصًا وعجزًا في إمكاناتها المادية؛ ولذلك أخذت تبحث عن موارد أخرى بجانب عن المبالغ التى كانت مخصصة لها من الميزانية العامة والأجور التي يتم تحصيلها من الطلاب في المرحلة الإعدادية، كانت جهتان مهمتان أخريين لهذه الموارد، أولاهما: كل وقف زال عنه الشرط، والثانية: أن يخصص ثلثًا من العشر المتحصل من قبل الزارعة من ضرائب وإيجارات تكون مخصصة للمعارف، وبذلك أصبحت تضاف ضريبة قدرها (٥%) على الأملاك والأراضي باسم إعانة المعارف، وعلى الرغم من إقرار القانون لهذه التخصيصات إلا أن الإدارة الضعيفة لم تحقق الغايات المطلوبة، وظلت بعض هذه التعليمات حبراً على ورق ولم ينفذ ذلك. خصص مجلس النواب جلسات لمناقشة الميزانية العامة لمختلف السنوات وأكد على ضرورة تفضيل هذه الوزارة على غيرها من الوزارات والمؤسسات الأخرى، لإدراكهم بأن مؤسسات وزارة المعارف هي الركيزة الأساسية، لمستقبل البلاد ونهضتها[٣].

وعلى أساس هذا الفهم سجل النواب على مدار اجتماعات المجلس مداخلات تضمنت النظر في ميزانية المعارف، والعمل على زيادتها بما يتناسب والدور المناط بهذا الكيان الحيوي ولذلك فإن مناقشات مجلس النواب للمخصصات المالية واعتماداتها خلال المدة من عام ١٩٢٥م أى من بداية أول مجلس نواب عراقى حتي عام ١٩٣٢م فى هذا العام تم إستقلال العراق من الإنتداب، البريطانى رسمياً، مع نهاية الحرب العالمية الثانية. وتستمر مدة الدراسة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٢٥م.

شهدت العملية التعليمية منذ الإنتداب البريطانى إهمالاً واضحاً ظهر من خلال رصد ما خصصته سلطات الإنتداب من اعتمادات مالية ضئيلة جدا في الميزانية المخصصة للصرف على شؤون التعليم؛ على الرغم من حاجة البلاد آنذاك إلى خدمات تعليمية واسعة النطاق[٤].

ومن هنا تأتى أهمية مناقشات مجلس النواب لميزانية المعارف خلال هذه المدة في إطار تعهد الوزارة ذاتها بالإنفاق على جميع مؤسسات التعليم الرسمي في البلاد، سواء فى المدارس، أو الكليات أو البعثات العلمية.

أولاً: مناقشات مجلس النواب لميزانية وزارة المعارف ١٩٢٥م- ١٩٣٢م:

---

[١] دار الكتب والوثائق العراقية (د.ك.و): ملف البلاط الملكى، كتاب رئيس الديوان الملكى إلى سكرتير مجلس الوزراء في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٤. م و و، ملفات البلاط الملكى، ملفه ر/١٠.

[٢] الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية مجموعة القوانين والأنظمة، قانون المعارف رقم ٥٧ لعام ١٩٤٠. بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤١م، ص٣٥٢.

[٣] حنان عيسى الجبورى: مشكلات إدارة المدرسة الثانوية فى العراق، بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٧٠، ص ص ٢٧-٢٨.

[٤] شاكر الأمين: تطور التربية والتعليم فى العراق، محاضرات غير مطبوعة، بغداد: الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، قسم التربية وعلم النفس، ١٩٧٣م، ص ص ٢٧-٢٨.

عملت الحكومات المتعاقبة في العراق على رفع ميزانية المعارف؛ انطلاقاً من ثقل مسئولية وزارة المعارف؛ وبما يتلاءم مع الزيادة المستمرة في عدد السكان؛ بيد أنه وجدت عدة معوقات حالت دون مقام الوزارة بأداء مهامها على الوجه الأكمل، كان من أبرزها سوء الأوضاع الاقتصادية[٥]، والاجتماعية[٦]، والسياسية وعدم كفاية المبالغ التى خصصت لوزارة المالية من ميزانية يونيو عام ١٩٢٥ والتى بلغت ٢١.٥ لكاً[*] فقط آنذاك؛

رغم أن وزارة المعارف كانت قد طلبت ٢٣ لكاً و٧٩ ألفاً من الروبية[**]، ولذا طلبت من المالية توضيح نواحى الخفض[٧].

وقد أرسلت وزارة المالية ثلاثة جداول تبين التخفيضات التي تقدمها وتتعلق بـ: (أ) أثاث المدارس ومستلزماتها، وغير ذلك من اللوازم المدرسية، (ب) مخصصات تلاميذ دار المعلمين،(ج) المساعدات المالية للمدارس الأهلية.

كما أكدت على أن عدداً كبيراً من المدارس غير مجهزة بالأثاث واللوازم كما يجب، وشجعت وزارة المالية إلى التلاميذ على تجهيز انفسهم بما يحتاجون إليه من كتب وقرطاسية، وبالنسبة للتخفيضات المتعلقة بالرواتب، فقد تقرر إلغاء كل من المدرسة الثانوية في البصرة، والمدرسة الصناعية في كربلاء وإلغاء مديرية معارف فى منطقة الفرات، لعدم تطورها[٨].

اختلفت وجهة النظر بين وزارة المعارف ووزارة المالية، لذا رفع الخلاف إلى مجلس الوزراء، فى ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٢٥م، وبعثت بكتاب مفصل إلى رئيس الوزراء، اشارت فيه موضحة نقاط الخلاف الأساسية،ومؤكدة على أنها أعادت النظر في ميزانيتها من قبل وفقاً لمبدأ تأجيل غير الضروري ولو كان مهما والإكتفاء بما هو الضروري فقط لهذه العام، وختمت وزارة المعارف توضيحها انها تطلب من مجلس الوزراء تصحيح المقدار المعين لها وجعله ٢٣ لكا من الروبيات، وإزاء تلك التطورات، وبسبب وصول الخلاف الى هذا المستوى تم عرض الأمر أمام[٩]مجلس النواب أيضا؛ واجتمعت اللجنة الوزارية عملها في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر

---

[٥] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: مصدق جميل: التعليم والتنمية الاقتصادية، بغداد: دار الرشيد، ١٩٨١م.

[٦] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: صالح فليح حسن: جغرافية التعليم الابتدائي في العراق، بغداد: مطبعة درا السلام، ١٩٧٩م.

[*] عملة هندية تساوى ١٠٠٠٠٠ ألف روبية: لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: علاء حسين الرهيمى: المعارضة البرلمانية فى العراق فى عهد الملك فيصل الأول، ط٢،بيروت، درا الكتب العراقية، ٢٠١٠، ص١٧٣.

[**] الروبية: عمله هندية تساوي ٧٥ فلس عراقي وحسب التسعيرة الرسمية المتبعة كان كل ١٠٠٠٠٠ روبية تعادل ٧٤٤٨ باونا استرلينيا . لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: كمال مظهر احمد : صفحات من تاريخ العراق المعاصر، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧، ص٩٧.

[٧] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: مسارع الراوى: نحو استراتيجية جديدة للتعليم في العراق، القاهرة: مطبعة التقدم، ١٩٧٤م.

[٨] كتاب وزارة المالية برقم ٢٧٢: ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٢٥ إلى وزارة المعارف، رقم الملفة ٢٤٦٤–و ع.

[٩] كتاب وزارة المعارف برقم ٢٦/٦/٩: ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٢٥ إلى رئيس مجلس الوزراء، رقم الملفة ٢٤٦٤–وع.

١٩٢٥م، بالنظر في توصيات لجنة الميزانية بمجلس النواب، بحضور رئيس الوزراء ووكيل وزير المالية عبد المحسن السعدون[*]؛ وعدد من الوزراء والمستشارين فضلاً عن المفتش العام لوزارة المعارف ليونيل سميث(Lione.F.Smith)[**].

ومدير المعارف ساطع الحصري[*]، وقد تقرر ما يلي[١٠]:

- المدارس العالية الموجودة ومنذاك، كافية لقبول بجميع الطلاب الذين يتخرجون من الثانوية وهي مدرسة الحقوق، ودار المعلمين العالية، والهندسة.
- وضع منهاج التدريس في المدارس الثانوية بصورة تجعل الطلاب مستعدين للإلتحاق بالفروع المختلفة في المدارس العالية.
- تطوير الكتب المدرسية.

---

[*]عبد المحسن السعدون(١٨٧٩-١٩٢٩): ولد في الناصرية مركز لواء المنتفك، وتلقى تعليمه في مدارس استانبول ، ثم درس في المدرسة الحربية ، وتخرج ضابطاً في الجيش العثماني واصبح هو وشقيقه مرافقان للسلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٥ ، انتخب نائباً عن المنتفك ، وعاد الى العراق بعد الحرب العالمية الأولى ، و تقلد منصب وزير العدلية في حكومة عبد الرحمن النقيب الثانية عام ١٩٢٢ ، ثم أصبح وزيراً للداخلية في حكومة عبد الرحمن النقيب الثالثة ، وبعدها رئيساً للوزراء أربع مرات الأولى من عام ١٩٢٢م-١٩٢٣م ، والثانية عام ١٩٢٥- ١٩٢٦م، والثالثة عام ١٩٢٨- ١٩٢٩م ، ثم أعيد تعيينه لوزارة رابعة انتهت بانتحاره برصاصة أطلقها على نفسه. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى : لطفي جعفر فرج: عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، بغداد، مكتبة اليقضة العربية، ص٧٠.

[**]ليونيل سميث (Lione.F.Smith): مدرس تاريخ، وأثناء الحرب العالمية الأولى خدم في العراق مع وحدته العسكرية، وقد عمل ضابطاً سياسياً في النجف، ثم عاد إلى اكسفورد، وفي عام ١٩١٩ استقدم للعمل في العراق. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: إبراهيم خليل أحمد : تطور التعليم الوطنى فى العراق ١٨٦٩-١٩٣٢، ص١١٨.

[*]ساطع الحصري (١٨٨٠-١٩٦٨م): سوري الأصل ولكن ولد في صنعاء باليمن، عين مديرا للمعارف في مجلس المديرين الذين أسسه الحاكم العسكري العام لسوريا، ثم عين وزيرا للمعارف في الوزارة الأولى، التي تألفت في ٩ ادار/مارس ١٩٢٠برئاسة رضا الركابي بعهد الملك فيصل بن الحسين في سوريا وبعد انتهاء الحكم الوطني أثر إحتلال سوريا من قبل الجيش الفرنسي في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٠ تركها ساطع= =الحصري بصحبة الملك فيصل الى أوروبا، وبعد المناداة فيصل ملكا على عرش العراق عام ١٩٢١ استدعاه الى بغداد للإفادة من خبراته التعليمية، وعمل مستشار لشؤون التعليم حتى عام ١٩٢٢ وعين بعدها معاونا، وزير المعارف عام ١٩٢٣، ومن ثم مدير المعارف. وخلال عمله في المعارف كان هدفه الاسمى تقوية الشعور القومي وزرع الايمان بوحدة الأمة العربية، وله عدة مؤلفات فى هذا الجانب، لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: احمد جودة: تاريخ التربية والتعليم في العراق واثره في الجانب السياسي ١٥٣٤-٢٠٠٩ ، لغداد، موسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، ٢٠١٠، ص ص١٣٨-١٣٩.

[١٠] ابراهيم خليل أحمد العلاف: تطور التعليم الوطني في العراق (١٨٦٩-١٩٣٢م)، ص٢٢٥؛ كتاب سكرتير الوزراء برقم ٣٢٦٤: ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٥م إلى الوزراء كافة. م و و، ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ر/١٠.

●تعليم أبناء البلاد العلوم الزراعية؛ وذلك بفتح مدرسة للتطبيقات الزراعية.

●إرسال بعثة علمية مؤلفة من (٢٠) طالباً ، منهم (١٦) من المعارف، و(٤) من الأوقاف على أن يرتبط ذلك بشرطين، أولهما: توفر الأموال، وثانيهما: وجود الطلاب الحائزين على الصفات التي تؤهلهم لإستكمال الدراسة في الجامعات الغربية.

●زيادة إهتمام وزارة المعارف برفع مستوى دار المعلمين العالية، وتوسيع القبول فيها، ورفضت اللجنة اقتراحين أحدهما: يتعلق بوضع منهج عام للمعارف، وثانيهما: توحيد وزارتي العدل والمعارف[١١].

تناول مجلس النواب فى مناقشاته أيضاً المبالغ القليلة والمخصصة لوزارة المعارف فى ميزانية الدولة الأمر الذى لفت الإنتباه أيضاً أنظار الصحافة والقوى الوطنية، لذا رأى المجلس ضرورة منح المبالغ المالية اللازمة للمعارف، مهما بلغت الزيادة[١٢].

يلاحظ أن ميزانية وزارة المعارف علي سبيل المثال، قد شكلت (٤%) فقط من ميزانية الدولة في العام الذى افتتح فيه مجلس النواب العراقي عام ١٩٢٥م، في حين شكلت ميزانية وزارة الدفاع نسبة (٢٨%) منها، وميزانية وزارة الداخلية (٢٧%) في السنة ذاتها[*]، الواقع الذي آثار حفيظة النواب[١٣].

لاقت هذه الميزانية انتقادات كثيرة من أعضاء مجلس النواب أثناء مناقشتها؛ إذ قال عنها أرشد العمري(نائب الموصل)، "إن الاقتصاد في كل نواحي ومفاصل الدولة أمر مقبول إلا في التعليم"[١٤].

وحول تقرير وزارة المالية بشأن المعارف، رفع عبد اللطيف الفلاحي(نائب الحلة)، تقريراً إلى المجلس أشار فيه إلى موقف وزارة المالية، ودعاها إلى تجنب ما يعرقل سير المعارف، قال" إن وزارة المالية اقترحت أموراً لا تنطبق على روح الإحتياج العلمي في هذه البلاد؛ مما يؤخر سير المعارف"، وقد حصلت موافقة المجلس على مضمونه[١٥].

---

[١١] كتاب سكرتير الوزراء برقم ٣٢٦٤: ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٥م إلى الوزراء كافة، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ر/١٠.

[١٢] ابراهيم خليل أحمد العلاف: مرجع سابق ص٢٢٧.

[*] أن مخصصات ميزانية وزارة المعارف كانت تزيد على جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى باستثناء وزارتي الداخلية والدفاع؛ الأمر الذي عده بعض المتخصصين اهتماماً كبيراً ومسؤولاً من قبل الحكومة آنذاك. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: صالح محمد حاتم: تطور التعليم في العراق ١٩٤٥ ، ١٩٥٨ رسالة الدكتوراه، جامعة بغداد ، كلية الاداب ، ١٩٩٤، ص٧١.

[١٣] محاضر مجلس النواب (م.م.ن): الدورة الانتخابية الأولي، الاجتماع غير الاعتيادي ١٩٢٥. مصدر سابق ص٢٣١.

[١٤] م.م.ن: الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع الاعتيادي،١٩٢٥ الجلسة (٣٥)، ٨ تشرين الأول/ أكتوبر، ١٩٢٥،ص٢٠٥.

[١٥] م.م.ن: الدورة الانتخابية الأولي، الاجتماع غير الاعتيادي ١٩٢٥، الجلسة (٤٥)، ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٥م. ص١٤٩.

انتقد أيضاً ثابت عبد النور(نائب الموصل)، ميزانية المعارف بشكل عام؛ مشيراً إلى إنخفاض هذه المخصصات، وعدم تلبيتها لاحتياجات العراق التعليمية، ولا تليق بأمة تريد أن تحيا حياة سعيدة؛ فمجموع هذه المخصصات البالغة ٢٥ لكا، لو قسمت على عدد السكان يكون نصيب الفرد الواحد فيها ١٢ آنة(*) فقط(١٦).

كما دعا الخوري يوسف خياط(نائب الموصل ورئيس لجنة المعارف فى مجلس النواب) إلى معاضدة مشاريع وزارة المعارف، والإهتمام بزيادة مخصصاتها، ورصد ما يمكن من توفيرات الميزانية العامة، وإتخاذ وسائل إقتصادية عملية لإيجاد مبالغ تسد نفقات التعليم، وتساعد وزارة المعارف على القيام بأعباء وظيفتها(١٧).

وأضاف أن محدودية ميزانية وزارة المعارف، وعدم كفايتها يحول دون التوسع في التعليم، وطلب من زملائه - خلال الجلسة - دعم زيادة مخصصات ميزانية وزارة التعليم لإنجاز المهام المطلوبة منها لإعداد رجال المستقبل(١٨).

وجاء رد وزير المالية على هؤلاء النواب بشأن زيادة هذه الميزانية بوزارة المعارف لسد نواقص مدارسها ولفتح صفوف جديدة(١٩).

أكد مدير المعارف ساطع الحصري من رده على مناقشات النواب بشأن مخصصات وزارة المالية عام ١٩٢٥م بأن" أمور المعارف من وظائف الأمة، وعمل الحكومة عمل مقتصر على تقديم المساعدة المرتبطة بالحالة الإقتصادية ، فكلما إنتظمت الحياة الاقتصادية نشطت المساعدة، والعكس بالعكس، وأن الحكومة عازمة على فرض ضرائب على المشاريع الجديدة؛ لذلك فإن أرقام ميزانية المعارف لن تكون حدا أكبر للسنين القادمة"(٢٠).

انتقد أيضاً حمدي الباجه جي(*)(نائب بغداد)، ميزانية المعارف عام ١٩٢٦، موضحاً بأن ميزانية المعارف منذ حكومة عبد الرحمن النقيب تسير على مستوى واحد، ولم تشهد أى تقدم سوى الزيادة الطبيعية التي لا تتواكب مع زيادة عدد الفصول، وإستطرد قائلاً "المعيب أن تتحدث الحكومة عن الضائقة المالية وهي تنشئ جسرًا بـ(٩) لكوك يمكن إنشاؤه بلكين ليصرف الباقي

(*) آنة: وحدة عملة هندية مصنوعة من النيكل ادخلها الاحتلال البريطاني إلى العراق، يسميها العوام بالعانة تعادل فلس واحد. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: عباس العزاوي: تاريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية، بغداد،شركة التجارة والطباعة المحدودة، ١٩٥٨، ص٢٢.

(١٦) م.م.ن: الدورة الانتخابية الأولي، الاجتماع غير الاعتيادي ١٩٢٥، الجلسة (٤٥)، ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٥. ص١٥٠.

(١٧) م.م.ن: الدورة الانتخابية الأولي، الاجتماع غير الاعتيادي الأول، ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٥م، مصدر سابق، ص ٣٧٥ .

(١٨) م.م.ن: الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي ١٩٢٥، الجلسة (١٣)، ١٧ آب/ أغسطس ١٩٢٥، ص٢٠.

(١٩) م.م.ن: الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع الاعتيادي، الجلسة (٣٦)، ١٩٢٦م، ص ٣٨١ .

(٢٠) م.م.ن: الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع الاعتيادي، الجلسة (٥٠)، ٥ حزيران/ يونيو ١٩٢٦م.

(*) حمدي الباجي جي (١٨٨٨– ١٩٤٨م): ولد في بغداد ودرس في اسطنبول وانضم الى النادي الوطني العراقي (١٩١٣– ١٩١٦م)، وعين استاذ في مدرسة الحقوق واصبح لاول مرة في وزارة عبد المحسن السعدون الثانية وزيرا للأوقاف وشكل اول وزارة عام ١٩٤٤م، الى ان استقالة في آذار/ مارس ١٩٤٦م، ومات اثر نوبة قلبية بعد عودته من الجامعة العربية في بيروت وكان حينها وزيرا للخارجية في حكومة محمد الصدر. للتفاصيل ينظر: محمود رزوق احمد: الحركة الكردية في العراق، دور البرزانيين في طريق الحكم الذاتي ،عمان: دار المعتز، ٢٠١٤م، ص١٢٠.

على محاربة الجهل"[٢١].

تكرر اعتراضات النواب أيضاً بشأن ميزانية عام ١٩٢٧ فى عهد حكومة جعفر العسكري[٢٢]، فخلال مناقشات مجلس النواب، طالب النائب مولود مخلص(نائب بغداد) في جلسة الثامن والعشرين من أيار/ مايو ١٩٢٧م، تخصيص نسبة (٢٥%) من الميزانية العامة سنوياً للإنفاق على المعارف، وفي معرض تعليقه أشار إلى أنه ليس من الصحيح أن تبلغ حصة ميزانية المعارف أقل من خُمس حصة وزارة الدفاع، في حين أن أعداد وزارة الدفاع لا يتجاوز السبعة آلاف شخص، يقابلهم خمسون ألف تلميذ يؤلفون الجيش الحقيقي للبلاد، وربط بين التعليم والاستقلال مؤكداً: "أن لا حياة إلا بالعلم؛ فالعلم هو السبيل الوحيد لحياة الأمة"[٢٣].

كما علق ثابت عبد النور(نائب كركوك)، "حينما يتذاكر المجلس في ميزانية وزارة المعارف يشكو النواب مر الشكوى من النقص البارز في هذه الأمور وينتقدون أشد الانتقاد الخطة التي نسير عليها في تثقيف أبناء الأمة وتعليمهم العلم الصحيح؛ إذ يؤلفون في المستقبل أمة تنال مركزها تحت الشمس وتتبوأ مقعدها بين الأمم"[٢٤].

وعن عدم تلبية مخصصات المعارف لأهداف الدولة العراقية، نفى تعليق النائب أحمد الشيخ الداود(نائب بغداد)، عن ميزانيات وزارة المعارف في السنوات ١٩٢٥م-١٩٢٦م-١٩٢٧م، مجتمعة، اكد على "لا تحقق طموح الشعب في التعليم"[٢٥].

---

[٢١] م.م.ن: الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي ١٩٢٦م، الجلسة (٥٣)، ٢٨ نيسان / أبريل ١٩٢٧م. ص٧٦٠.

[٢٢] جعفر العسكري (١٨٨٥م –١٩٣٦م)، ولد في بغداد واكمل دراسته التمهيدية الاولية ثم العسكرية التحضيرية فيها، ثم انتقل الى استانبول عام ١٩٠١ ، ثم تخرج منها برتبة ملازم ثانٍ عام ١٩٠٤ ، اشترك في حركات القصيم عام ١٩٠٥ وعمل في الجيش السادس المرابط في العراق عام ١٩١٠م ، ثم أوفد إلى ألمانيا للتدريب على الفنون العسكرية ، ثم اشترك في حرب البلقان عام ١٩١٢– ١٩١٣م ، واشترك في القتال ضد القوات البريطانية في مصر عندما اشترك في تنظيم القبائل الليبية مع أحمد السنوسي عام ١٩١٥م ، وزحف =

=إلى داخل الحدود الغربية لمصر لمحاربة القوات البريطانية لكنه وقع في اسر البريطانيين ، و نقل من قلعة القاهرة الى مكة من قبل البريطانيين ملتحقاً بالثورة العربية في الحجاز ، ثم عمل بصحبة الأمير فيصل بن الحسين عندما أصبح ملكاً على سوريا ، و عين وزيراً للدفاع في وزارة عبد الرحمن النقيب الأولى ، ثم عين رئيساً للحكومة عام ١٩٢٣م ، ثم وزيراً مفوضاً في لندن إلى عام ١٩٢٥م ، ثم رئيساً للحكومة عام ١٩٢٦م ، ثم وزيراً مفوضاً فوق العادة في لندن ، وقد تولى عدة مناصب وزارية وحكومية حتى اغتياله ،اثر انقلاب بكرصدقي. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى : علاء جاسم محمد : جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦م ،بغداد ، مكتبة اليقظة العربية ١٩٨٧؛ محب الدين الخطيب ، جعفر العسكري ، موجز حياته وصدى مصرعه في الشرق والغرب ، القاهرة ، المطبعة السلفية ، ١٩٣٦، ص ص١٩– ٣٦.

[٢٣] علاء حسين الرهيمي: مرجع سابق، ص ١٨٢ .

[٢٤] م.م.ن: الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي ١٩٢٧، الجلسة (١١)، ١٦ آيار/ مايو ١٩٢٧، ص١٠٤٨.

[٢٥] م م ن: الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي ١٩٢٧، ١٧ ايار/ مايو ١٩٢٧م، ص٣٤٥.

وخلافاً لميزانيات المعارف في الاعوام السابقة فقد ارتفعت فى ميزانية عام ١٩٢٨؛ حيث بلغت مخصصات المعارف (٣٢) لكا، و(٦٥) ألف روبية[٢٦].

أستمر أعضاء مجلس النواب معارضتهم للمبالغ المرصودة لوزارة المعارف فى ميزانية الدولة موضحة بأن هذه الميزانية لا تحقق المرجو منها وذلك من منطلق حرصهم على أهمية التعليم وتلبية لاحتياجات المواطن الأساسية والتى فى مقدمتها التعليم[٢٧].

يلاحظ تنوع آراء الأعضاء؛ حيث بين عبد المهدي(نائب المنتفك):" أن الحكومة زادت من مخصصات المعارف بنحو لكين، ولكن هذه الزيادة تؤمن فتح ٦ مدارس جديدة فقط، والبلاد بمسيس الحاجة إلى ٧٠ مدرسة"[٢٨].

وانتقد ضياء يونس(نائب الموصل)، تلك الميزانية، إن مخصصات جمعت على" حساب المواطن فلابد من صرف جزء مناسب منها على إحتياجات المواطن الأساسية، وفي مقدمتها حقه في التعليم"[٢٩].

وجاء الرد الرسمي من وزير المالية يوسف غنيمة[*] على ردود أعضاء مجلس النواب، خلال جلسة المجلس (٢٩)، مؤكدًا أن" مخصصات المعارف في زيادة سنوية مستمرة، وهي في طريقها لبلوغ التكامل التدريجي"[٣٠].

---

[٢٦] م.م.ن: الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي ١٩٢٨، الجلسة (٢٧)، ١٦ آب/ أغسطس ١٩٢٨م. ص٦١٨.

[٢٧] م.م.ن: الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي ١٩٢٨، الجلسة (٢٢)، ٣٠حزيران/ يونيو ١٩٢٨م. ص١٨٢.

[٢٨] م.م.ن: الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي ١٩٢٨، الجلسة (٢٢)، ٣٠حزيران/ يونيو ١٩٢٨م ، ص٦٢٨.

[٢٩] م.م.ن: الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي ١٩٢٨، الجلسة (٢٧)، ١٦ آب/ أغسطس ١٩٢٨م. ص٦٢٤.

[*] يوسف غنيمة (١٨٨٥– ١٩٥٠م): السياسي والأديب يوسف رزق الله غنيمة، كلداني كاثوليكى، اصله من بغداد، درس في مدارس الآباء الدومنيكان في بغداد، عضو مجلس النواب العراقي للدورة الانتخابية الأولى، تولى وزارة المالية سنة ١٩٢٨م– ١٩٣٤م؛ لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: بيداء علاوي الشمخي: يوسف غنيمة، حياته، نشاطه، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، ٢٠٠٣م.

[٣٠] م.م.ن: الدورة الإنتخابية الثانية، الإجتماع غير الإعتيادي ١٩٢٨، الجلسة (٢٩)، ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٢٨م. ص٦٦٢.

[**] طه الهاشمي(١٨٨٢–١٩٦١): ولد في بغداد تخرج من الكلية الحربية في إستانبول برتبة ملازم عام ١٩٠٦، درس الأركان وتخرج عام ١٩٠٩، استقال من الجيش العثماني والتحق بالجيش العراقي بعد قيام الملكية في العراق، تقلد مناصب عدة في الجيش، ثم أصبح رئيساً لأركان الجيش عام ١٩٢٣، انتقل إلى وظيفة مدنية عام ١٩٢٤، وفي العام نفسه عهدت إليه رعاية الملك غازي وتعليمه، ثم عين مديراً عاماً للنفوس في عام ١٩٢٦، ومدير المعارف، وبعد انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦، أحيل على التقاعد، وبعد تولي نوري سعيد الوزارة الثالثة عام ١٩٣٨، أصبح وزيراً للدفاع، ثم استوزر بعد ذلك أكثر من مرة لمزيد من التفاصيل

وقد أشار طه الهاشمى مدير المعارف فى معرض رده على اعتراضات النواب[**] إلى أن المعارف لا تقاس بمدى كثرة المدارس، ولكن بمدى جاهزيتها؛ حيث قال في ذلك:" إن سير المعارف بطئ، ولكنه طبيعي لأن الطفرة لا تجوز في المعارف؛ فلو خصصنا نصف الميزانية العامة للمعارف لما أمكننا جعل الأهالي يعرفون القراءة والكتابة في سنوات قليلة؛ فالمدارس تحتاج إلى معلمين ومدرسين يلزم تأهيلهم سنوات عديدة فسير المعارف صحيح وطبيعي، والإسراع بفتح المدارس غير صحيح؛ ففتح (٦)مدارس كاملة أجدى نفعا من فتح (٢٠) مدرسة ناقصة"[٣١].

ويبدو أن أهتمام النواب وكثرة مطالباتهم بزيادة المبالغ المخصصة لوزارة المعارف فى ميزانية الدولة قد أدت إلى نتائج إيجابية حيث أبدوا إرتياحاًلميزانية عام ١٩٢٩، ١٩٣٠ وهذا واضح مما أعلنه رئيس الوزراء توفيق السويدى[*] أمام مجلس عام ١٩٢٩، بأن المصاريف السنوية لوزارة المعارف تزداد بصورة لا تشابة الزيادات الممنوحة للوزارات الأخرى" كما أبدى إرتياحه لمطالب النواب بخصوص ميزانية المعارف حيث قال "كلما عرضت ميزانية المعارف على مجلس النواب لا يكتفي بقبولها، وإنما يطالب بزيادتها لقناعته أن تلك المخصصات تسهم في تهذيب الأمة، وأن الحكومة لتقدر هذا الموقف النبيل للمجلس، وستبذل قصارى جهدها لنشر التعليم"[٣٢].

وبمناقشة ميزانية المعارف العامة عام ١٩٣٠م، يلاحظ أنه قد حدث اتفاق بين عدد من أعضاء مجلس النواب، وهم:(أحمد الجبيلي-نائب الموصل، نجيب الراوي ، نائب الديوانية، ثابت عبد النور-نائب الموصل)، عند الشروع بالمطالبة بـ" زيادة مخصصات وزارة المعارف لاسيما أن ما تنفقه هذه الوزارة هو لأجل إعداد جيل مهذب يفتخر به العراق بين الأمم، مطالبين مجلس النواب أن لا يتأخر طرفة عين في المصادقة على ميزانية المعارف "ومطالبة الحكومة باستمرار بزيادة مخصصاتها لأجل القضاء على الجهل المستحكم في البلاد"[٣٣].

وخلافاً للإتفاق بين أعضاء مجلس النواب على رفع ميزانية المعارف عام ١٩٣٠م، إلا أن مناقشة الأعضاء في الجلسة العامة للميزانية العامة عام ١٩٣١م، بما فيها ميزانية وزارة المعارف وتقرير لجنة الأمور المالية. أشاروا إلى تأثير انخفاض اعتمادات المالية للمعارف؛ الذى تسبب في ضعف العملية التعليمية وانخفاضها. موجهين أسئلتهم في ذلك الصدد إلى وزارة المعارف، الأمر الذي دفع وزارة المعارف الدفاع عن نفسها على لسان مدير المعارف العام

يمكن الرجوع إلى: فليح حسن علي : عبد الرزاق الحسني مؤرخاً، بيروت ، دار مكتبة البصائر،٢٠١١، ص١١٠.

[٣١] م.م.ن: الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي ١٩٢٨، الجلسة (٢٩)، ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٢٨م. ص٨٤٢.

[*] توفيق السويدي (١٨٩٢-١٩٦٨م): ولد في بغداد، وقد تخرج من المدرسة الثانوية عام ١٩٠٨، ودخل كلية الحقوق في بغداد بعد عام واحد، وبعده سافر الى اسطنبول، وتخرج من الحقوق عام ١٩١٢ ، وسافر الى باريس، وعاد الى العراق، وشغل منصب وزير المعارف عام ١٩٢٨، واستوزر ثلاث وزارت في العهد الملكي. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: راهي مزهر العامري: وزراء المعارف في العراق ١٩٢١-١٩٦٨.

[٣٢] م.م.ن: الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي ١٩٢٨، الجلسة (٥١)، ٢ حزيران/ يونيو ١٩٢٩م. ص٧١٣.

[٣٣] م.م.ن: الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي ١٩٣٠، الجلسة (٣١)، ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٣١، ص٣٨٤.

رشيد الخوجة[*]، إذ تعجب في مجلس النواب من ملاحظات اللجنة المالية، ومن إشارتها إلى أن وزارة المعارف أخفقت في اجراءاتها التعليمية، مع أنها لم توضح في أية ناحية من نواحي التعليم كان هذا الإخفاق، قائلاً:" كانت وزارة المعارف تود أن تبني اللجنة أحكامها على تدقيقات علمية مؤيدة بالأرقام، وموضحة بالأمثلة البارزة"[٣٤].

واستكمل مدير المعارف العام الرد، إذ قال: "إنَّ وزارة المعارف تقدر أن مستقبل الشعب وديعة في يديها، وأن الأجيال تتطور بتأثير التربية التي تبثها على ألسنة مدرسيها ورجالها، وتقديرها لهذا المبدأ هو الذي يدفعها منذ تأسيس الحكم الوطني إلى العمل المستمر لنشر الثقافة الحديثة بين أفراد الشعب، فنظرة واحدة إلى تطور المناهج، وتأمل بسيط في أرقام ميزانية المعارف وملاحظة سطحية لعدد المدارس والطلاب، والإصلاحات المهمة التي أدخلت على دار المعلمين تكفي لإعطاء فكرة عامة عن جهود وزارة المعارف في مجال نشر التعليم خلال مدة لا تتجاوز العشر سنوات".

وبهذه المناسبة استنكر غياث الدين النقشبندي(نائب الموصل)، زيادة ميزانية الجيش بمقدار مرتين ونصف عن ميزانية الوزارات الأخرى، ولاسيما ميزانية وزارة المعارف فقال:" لكن نرى من المؤسف أن ميزانية الجيش مرتين ونصف بمقدار ميزانية المعارف التي هي روح البلاد، والجيش ماذا نستفيد منه؟ إذا فقدنا المعارف"[٣٥]، إذ أن نسبة وزارة المعارف عام ١٩٣١ كانت ٧.٣% من الميزانية العامة للدولة[٣٦]. ويوضح الجدول التالى النسبة المخصصة لوزارة المعارف فى ميزانية الدولة للمدة ما بين (١٩٢٥- ١٩٣٢).

لسنة المالية	الميزانية العامة	ميزانية المعارف	النسبة المئوية
١٩٢٥م-١٩٢٦م	٤٠٠٤٠٤٩	١٧١٥٣٢	%٤.٢
١٩٢٦م-١٩٢٧م	٤١٢٢١٩٦	١٨٤١٦٣	%٤.٤
١٩٢٧م-١٩٢٨م	٤٢٨٠٠٦٨	٢٠١٥٦٥	%٤.٦
١٩٢٨م-١٩٢٩م	٤٣١٤٧٠١	٢٠٢٨٧٨	%٥.٣
١٩٢٩م-١٩٣٠م	٤٣٦٠٦٥٦	٢٧٠٤٣٨	%٦.١
١٩٣٠م-١٩٣١م	٣٩٩٤٣٣٧	٢٩٤٢٦٢	%٧.٣

---

[*]رشيد الخوجة (١٨٨٤ – ١٩٦٢م): محمد رشيد طه الخوجة، تخرج من الكلية العسكرية عام ١٩١٠، عند تأسيس الحكومة الوطنية عام ١٩٢٠م شغل منصب متصرف لواء بغداد ثم الموصل، كما عمل مدير عام للمعارف، انتخب عضواً لمجلس النواب لعدة دورات . لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: مير بصري: اعلام السياسة في تاريخ العراق الحديث، د.ت، ص ٧٢.

[٣٤] م م ن: الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي جلسة (٣١)، ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣١م، ص ص٣٨٩،٣٨٨.

[٣٥] عدنان سامي نذير: دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي ١٩٢٥–١٩٥٨، رسالة دكتوراه، جامعة الموصل، كلية الآداب، ١٩٩٣، ص٢١٥.

[٣٦] محمد جبار الجمال: تحديث العراق وسياسة بريطانيا الكولونيالية ١٩٠٨–١٩٣٢، مجلة دراسات تاريخية، تصدر عن بيت الحكمة، بغداد، ع ٣٤، عام ٢٠١٢، ص١٩٣.

١٩٣١م-١٩٣٢م	٣٥٦٧٨٩٨	٣٩٣٣٠٤	%٨.٢

وإن اول ميزانية لوزارة المعارف نشرتها الحكومة في تقاريرها الرسمية كانت ميزانية ١٩٣٠م-١٩٣١م المنشورة في تقرير المعارف، وعلى ذلك سارت جميع التقارير الرسمية لوزارة المعارف[٣٧].

يلاحظ من خلال الجدول ان ميزانية وزارة المعارف خلال المدة الممتدة ما بين (١٩٢٥ – ١٩٣٢)، كان هناك رغبة كبيرة من قبل أعضاء مجلس النواب العراقى فى زيادة ميزانية المعارف وفى تطوير التعليم فى العراق، بعد أن كان يعانى من ظروف صعبة خلال المدة السابقة، كما يؤكد الجدول على وعى وإدراك بعض النواب وضرورته للبلاد على أهمية التفكير وذلك من خلال إصرارهم على زيادة الميزانية سنوياً. وهو ما يتبين من التصاعد المستمر لميزانية وزارة المعارف خلال الفترة موضع للدراسة، اذ حاول النواب بمطالبتهم الإصرار على زيادة تلك الميزانية؛ نظراً لأهمية المعارف مقارنة باي وزارة اخرى، فضلا عن قدرتها على

---

[٣٧]لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: التقرير السنوي عن سير المعارف العراقية لسنة ١٩٣١.١٩٣٠، ١٩٣٢.١٩٣١، ١٩٣٣.١٩٣٢، بغداد،المطبعة الحكومية،١٩٣٤، ص٨٦.

[*] نوري السعيد (١٨٨٩–١٩٥٨م) :ولد في بغداد، وأكمل دراسته الرشدية العسكرية ثم الاعدادية العسكرية فيها ، ثم التحق بالكلية العسكرية في استانبول وتخرج منها عام ١٩٠٦، ساهم في نشاط جمعية العهد السرية (١٩١٢– ١٩١٣) ، واعتقل عام ١٩١٤ من قبل القوات البريطانية ، ونقل الى الهند ، وحينما اندلعت الثورة العربية في الحجاز عام ١٩١٦ التحق في صفوفها بإمرة الأمير فيصل بن الحسين ، وعمل رئيساً لأركان الجيش في الحكومة الفيصلية في سوريا ، وبعد قيام الحكم الوطني في العراق عين وزيراً للدفاع عام ١٩٢٢، ثم شكل وزارته الاولى عام ١٩٣٠ ، وفيها عقدت معاهدة عام ١٩٣٠ مع بريطانيا ، وشكل حزباً باسم : (حزب العهد) لتمرير تلك المعاهدة ، ظهر دوره السياسي واضحاً منذ عام ١٩٢٢ وحتى عام ١٩٥٨ ، اذ عمل خلال تلك السنوات وزيراً للدفاع ست مرات ، ورئيساً للوزارة أربع عشرة مرة ، ووزيراً للخارجية ست مرات ، ونفي خارج العراق مرتين الاولى عام ١٩٣٦ على اثر انقلاب عسكري ، والثانية عام ١٩٤١ على اثر حركة رشيد عالي الكيلاني قتل في شهر تموز . لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى : سعاد رؤوف شير محمد : نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥، بغداد ، مكتبة اليقظة العربية ، ١٩٨٨؛ مير بصري : اعلام السياسة في العراق الحديث ، لندن ، دار رياض الريس للكتب والنشر ، ١٩٨٧، ص ص١٢٦– ١٤١.

[**]رستم حيدر(١٨٨٩–١٩٤٠): ولد في مدينة بعلبك في لبنان ،وأكمل دراسته الرشدية فيها ،ثم أكمل دراسته في دمشق ،ثم دخل المدرسة الملكية في استانبول ، وتخرج منها عام ١٩١٠م، وذهب بعدها إلى باريس لإكمال دراسته الجامعية فيها عام ١٩١٢م، ثم عمل مديراً للمدرسة العربية السلطانية في دمشق، والتحق ضابط احتياط في الجيش العثماني في اثناء الحرب العالمية الأولى، وفي السنة الأخيرة من تلك الحرب إلتحق بجيش الامير فيصل بن الحسين أثناء الثورة العربية الكبرى ، وبعد قيام الحكم الملكي في العراق عين سكرتيراً خاصاً للملك فيصل الأول ، ثم رئيساً للديوان الملكي ، وفى عام ١٩٣٠م عين وزيراً مفوضاً في طهران، وزيراً للمالية ، ثم عضواً في مجلس الاعيان عام ١٩٣١م ، تولى بعد ذلك عدة مناصب= =وزارية استمرت حتى عام ١٩٤٠م إذ انتهت حياته السياسية بمقتله في العام ذاته. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى : نجدت فتحي صفوت: مذكرات رستم حيدر، بيروت، الدار العربية للموسوعات ،١٩٨٨م .

تخريج اجيال عراقية مؤهلة وقادرة على تحمل المسوؤلية وبناء الوطن.

ثانياً: مناقشات مجلس النواب لميزانية وزارة المعارف ١٩٣٢م- ١٩٤٥م :

تقدمت حكومة نوري سعيد(*)الثانية إلى مجلس النواب في جلسته بتاريخ ١٢ آذار/ مارس ١٩٣٢ بلائحة قانون الميزانية العامة عام ١٩٣٢ ، إذ أعلن وزير المالية رستم حيدر (**). أن هذه الميزانية هي أول ميزانية تتضمن اعتمادات بالدينار العراقي بدل الروبية[٣٨] وفى تلك الأثناء شهد العراق مرحلة مهمة فى تاريخة وهى إنضمامة إلى عصبة الأمم فى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٢ ، وعلى اثر ذلك استقالت وزارة نوري السعيد الثانية في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٢م، لإن مهمتها قد أنتهت بنهاية الإنتداب فأصدر الملك فيصل الأول الإرادة الملكية بحل مجلس النواب في الثامن من تشرين الثاني/ اكتوبر من العام ذاته[٣٩].

ويبدو أنه صاحب التحول فى أوضاع العراق السياسية عام ١٩٣٢ تقدم فى النواحى الإجتماعية وظهر ذلك من خلال زيادة ميزانية وزارة المعارف والتى بلغت (٣٠٦.٢٣٨) ديناراً أى ما يعادل (٨.٥%) ومع ذلك فقد رأى بعض النواب أنها قليلة لا تتناسب مع متطلبات وأعباء هذه الوزارة ففى أثناء مناقشة الميزانية أمام المجلس وبحضور وزير المعارف علق سعد صالح(نائب الديوانية) بقوله " إذا كانت هناك أموال تصرف في سبيل خدمة البلاد فأقول بصراحة أنها مخصصات المعارف، فهي المخصصات المثمرة الوحيدة، ويؤسفني القول إنها قليلة جدا، ولا تمكن الوزارة من القيام بواجباتها؛ إذ عاش العراق قرون طويلة واقعاً في ظلام الجهل، وإذا ما أردنا الخروج إلى نور الشمس لابد من إعطاء الحصة الأكبر للمعارف لأداء دورها المقدس، وأن لا يستكثر أحد على المعارف زيادة مخصصاتها.

ورداً على المعترضين عن زيادة ميزانية المعارف عن غيرها من قطاعات الدولة أشار إبراهيم حييم(نائب بغداد)، إلى إن مجلس النواب يتذمر كلما وجد توسعاً في ميزانيات الوزارات، وبخلاف هذه القاعدة فإن جميع المجالس تستأنس كلما رأت زيادة في مخصصات المعارف، ونجد اليوم مخصصات المعارف في توسع مستمر؛ فبعد أن كانت ٣٢ لك عام ١٩٢٥م بلغت ٤٢ لك تقريباً وبذلك تجاوزنا دولاً عديدة وهذا مدعاة للفخر[٤٠].

وبخصوص تلك الميزانية ومدى تأثيرها على العملية التعليمية ومجرياتها، ومدى إدراك النواب لمستوى تأخر التعليم. أوضح صالح جبر(نائب المنتفك)، إلى أنه إذا علمنا" أن مجموع الطلاب في المدارس الرسمية وفي المدارس الأهلية لا يزيد على خمسين ألف طالب، أي بنسبة واحد ونصف من مجموع السكان، أدركنا كم نحن متأخرون، وأدركنا بنفس الوقت الواجب الذي يتحتم علينا حكومة وشعباً أن نصلح حاله"[٤١].

رغم الزيادة التى طرأت على ميزانية المعارف مع تطور أوضاع العراق السياسية إلا أن

---

[٣٨] أول عملة وطنية تطبع في العراق عام ١٩٣٢ ليحل بدل الروبية الهندية في المعاملات المالية اعتباراً من ١ إبريل/ نيسان العام ذاته ، لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي ،بغداد، دار الشئون الثقافية ، ١٩٨٨، ج٣، ص١٨٢.

[٣٩] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: ناجي شوكت: سيرة وذكريات ثمانين عاما ١٨٩٤م- ١٩٧٤م، ط٢ ، بغداد، منشورات مكتبة اليقظة العربية، ١٩٩٠، ص٢٠٦.

[٤٠] م.م.ن: الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي ١٩٣١، الجلسة (٣٧)، ٢٧ آذار/ مارس ١٩٣٢، ص٣٥٢.

[٤١] م.م.ن: الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي ١٩٣٣، الجلسة (٢٧)، ٨ حزيران/ يونيو ١٩٣٣م، ص٣٢٣.

ذلك لم يرضى طموح النواب وتطلعاتهم نحو المزيد، إذ أوضح سليم حسون(نائب الموصل)" أن الزيادة الحاصلة في ميزانية المعارف غير كافية لتأمين نفقات واحتياجات المدارس الأميرية والأهلية والبعثات العلمية ورواتب المعلمين والمعلمات"[٤٢].

أضاف سعيد الحاج ثابت(نائب الموصل)" إن وزارة المعارف على أهميتها لا تحصل على مخصصات كافية، مع وجود زيادات لا بأس بها، ولكنها لا تكفي لإعداد ناشئة صالحة مطالبين أن تكون لكل لواء ميزانية خاصة به للتخلص من مسألة قلة التخصيصات المالية[٤٣].

ورداً على أسئلة النواب، أشار وزير المعارف في الجلسة ٢٧ بتاريخ ٨ حزيران/ يونيو ١٩٣٣م، لمجلس النواب إلى أن ميزانية وزارة المعارف كانت في عام ١٩٣١م (٢٩٣٣٠٤) ديناراً تصرف على (٤١٥٨٠) طالباً، وفي عام ١٩٣٢م (٣٠٦٣٣٨) ديناراً تصرف على (٤٧٥٩٤) طالباً، وفي عام ١٩٣٣م (٣٥١٠٩٥) ديناراً تصرف على (٤٧٥٩٤) طالباً، وأضاف بأنه يأمل أن يكون التوسيع الحاصل في هذه الميزانية يؤتى ثماره بزيادة عشرة آلاف طالب علاوة على هذا العدد".

كما ذكر وزير المعارف في تلك الجلسة أيضا إعتقاده بأنهم بعد الإطلاع على هذه الإحصاءات يتضح أن وزارة المعارف سائرة على حسب ما تمكنها ميزانيتها فى التوسع، وتنحصر في أربعة أو خمس نقاط وهي البعثات العلمية، لجنة منرو، عملية التعليم، الآثار، الإمتحانات التى سيتم الإنفاق عليها.

وعلى العكس من ذلك فقد انتقد علي محمود(نائب الكوت)، مخصصات وزارة المالية، قائلاً:" إن رأيي في ميزانية وزارة المعارف كرأيي في ميزانية العدلية. إن هذه الوزارة مع أهميتها لا نجد لها مخصصات كافية. نعم فيها في هذا العام زيادة لا بأس بها، ولكنها لا تكفي فيما إذا أردنا أن ننشئ ناشئة صالحة".

ومن خلال تتبع مناقشات مجلس النواب لميزانية وزارة المعارف منذ١٩٢٥ لوحظ إتفاق النواب على زيادة المخصصات المالية لهذه الوزارة رغم عدم إتفاقهم فى القضايا الأخرى وهذا ما أشار إليه نائب الموصل سعيد الحاج ثابت الأمر الذى يوضح تماماً إدراك النواب التام بأن التعليم هو من أهم الأسس لبناء العراق الحديث.

أخذت ميزانية المعارف تزداد بنسبة (١٠%)، معقولة فى ميزانية ١٩٣٥ عن ما قبلها وهذا ما أكده وزير المالية رؤوف البحرانى[*] إذ بلغت (٩.٩٢%)، وخصصت الزيادة البالغة (٤٢.٠٠٠) دينار لتأمين تأسيس مدارس ابتدائية وتقوية التعليم الثانوى وتحسين المدارس

---

[٤٢] م.م.ن: الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي ١٩٣٣، الجلسة (٢٣)، ٣ حزيران/ يونيو ١٩٣٣م. ص٢٣٩.

[٤٣] م.م.ن: الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع غير الاعتيادي ١٩٣٣، الجلسة (٢٧) ، ٨ حزيران/ يونيو ١٩٣٣م. ص ص٣١٥، ٣٢٤.

الصناعية[٤٤].

وخلافاً لما سبق فقد جاءت الميزانية العامة بما فيها ميزانية المعارف عام ١٩٣٦م، بزيادة مقارنة بالعام ١٩٣٥م، إذ زيدت مبلغا قدره (٨.٥٠٠) دينار مقارنة بميزانية وزارة المعارف عام ١٩٣٥م، ولذلك بلغ اعتمادها المالي (٤٩) ألف دينار، وهو ما استدعى الإشادة من جانب الكثير من أعضاء مجلس النواب، إذ قال داود السعدي(نائب الحلة) "إن وزارة المعارف قائمة بعملية إنقلاب تعليمي وتربوي عظيم في البلاد بعد إنتشار مدارسها ومؤسساتها التعليمية، وازدياد عدد أم طلابها فباتت آثارها ملموسة للجميع ثم أضاف" أنه :" إذا نظرنا إلى ميزانية المعارف نجدها بلغت إلى أكثر من عُشر الميزانية العامة؛ فمبلغ العُشر من أصل مبالغ الميزانية العامة لا نجده في جميع بلاد الله . ففي مصر وإيران وتركيا حتي في بلاد الغرب لا تتجاوز النسبة المصروفة على ميزانية المعارف أكثر من (٨%) من مجموع الميزانية العامة"[٤٥].

أوضح وزير المالية محمد جعفر أبو التمن[*]، تعليقات على إشادات أعضاء مجلس النواب أثناء مناقشة ميزانية عام ١٩٣٧م إن زيادة ميزانية المعارف كي تتمكن الوزارة من توسيع تشكيلاتها الإدارية في الألوية، وتأمين التوسعات الطبيعية في ملاكاتها وفتح مدارس وصفوف جديدة، وتوسيع القسم الداخلي لدار المعلمين العالية، وتزيد عدد أطباء صحة المعارف[٤٦].

زادت مقارنة ميزانية ١٩٣٨م بالسنوات الماضية، وهو أيضاً ما لم يرض طموح بعض النواب والمطالب المتكررة قبل المجلس فى زيادة مخصصات المعارف، إذ أوضح عبد المهدي(نائب المنتفك)" أن نسبة ميزانية المعارف بلغت (١٢%) من مجموع الميزانية العامة، ولكن حاجة المعارف تصل إلى (٦٠%)؛ وذلك لأن عدد سكان العراق على أقل تقدير أربعة ملايين ونصف، ولو اكتفي بأن تكون مدرسة واحدة لكل ألف نسمة، فالبلاد تحتاج إلى (٤٥٠٠) مدرسة و(١٣٥٠٠) معلم والمتاح ربع العدد المطلوب؛ ولذلك فلابد من زيادة ميزانية المعارف[٤٧].

(*) رؤوف البحراني (١٨٩٧-١٩٦٣م): محمد رؤوف البحراني من اسرة تجارية معروفة فى بغداد والتحق بالجيش العثمانى ضابط احتياط عام ١٩١٥-١٩١٨م، ودخل مدرسة الحقوق العراقية ونال شهادتها عام ١٩٢٢م ودخل سلك الإدارة متقلداً العديد من الوظائف والمناصب منها مدير عام الحسابات فى وزارة المالية عام ١٩٣٦م. للتفاصيل ينظر: محمد حسن الزبيدى: مذكرات رؤوف البحرانى ،بيروت: المؤسسة العربية للدراسات للنشر، ٢٠٠٩م.

(٤٤) م.م.ن: الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي ١٩٣٥، الجلسة (١٦)، ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٦، ص٢٠٥.

(٤٥) م.م.ن: الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي ١٩٣٥، الجلسة (٣٧)، ٢٧ شباط / فبراير١٩٣٦، ص٦٣٦.

(*)محمد جعفر أبو التمن (١٨٨٥م- ١٩٤٥م): محمد جعفر جلبي ابو التمن، من بغداد، من فئة التجار، ذو ثقافة دينية، من اشهر الساسة العراقيين، أحد قادة ثورة العشرين، مؤسس الحزب الوطني عام ١٩٢٢م، تقلد العديد من الوزارات العراقية منها وزارة المالية سنة ١٩٢٢م، والتجارة عام ١٩٣٦م، وعضو مجلس النواب العراقي لدورات انتخابية عدة. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: عبد الرزاق الدارجي: جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية ١٩٠٨- ١٩٤٥ ، بغداد ، دار الحرية، ١٩٧٨م.

(٤٦) م.م.ن: الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع غير الاعتيادي ١٩٣٧م، الجلسة (١٨)، ٢٧ أيار/ مايو ١٩٣٦، ص٢٢٤.

(٤٧) م.م.م: الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع الاعتيادي ١٩٣٧، الجلسة (٢٤)، ٣ نيسان/ ابريل ١٩٣٨م، ص٢٧٧.

وقد أوضح وزير المعارف محمد رضا الشبيبي[*] بمجلس النواب موضح أن اعتمادات وزارة المعارف في زيادة سنوية بدأت عام ١٩٣٥م (٤٢٨) ألف دينار، وعام ١٩٣٨م (٧٠٧) ألف دينار، وما يثلج الصدر أن هذه الزيادة قابلتها زيادة في عدد الطلاب بنحو(٣٠%) والصفوف(٣٧%) والمدارس(٢٥%) والمعلمين(٢٨%) والبعثات العلمية(٧%) ، فضلاً عن إنشاء المكتبات العامة والأبنية المدرسية"[٤٨].

وشهدت ميزانية وزارة المعارف في عام ١٩٣٩م، نمواً في مخصصاتها المالية؛ بلغت نسبتها في ذلك عام (١٢.٩%) من الميزانية العامة للدولة[٤٩].

وتقدمت حكومة نوري سعيد الخامسة إلى مجلس النواب في جلسته المنعقدة في٢١ آذار/ مارس ١٩٤٠ بلائحة لقانون الميزانية العامة، وكانت نسبة وزارة المعارف (٨،١١%)[٥٠]. وفي جلسة مجلس النواب في ٢٥ شباط / فبراير١٩٤١ تقدمت حكومة طه الهاشمي بلائحة الميزانية العامة لعام ١٩٤١ م التي تضمنت (٧٧٠١١٨٧)منها (١٨٥٥٥٤٠) لوزارة المعارف أي بنسبة(١١.١٠%)، كما وتقدمت حكومة نوري سعيد السادسة بلائحة قانون الميزانية لعام ١٩٤٢، وقدم وزير المالية علي ممتاز تقريراً مفصلاً عن الميزانية جاء فيه:" الميزانية غير متوازنة لأنها تحوي عجزًا لم يكن من السهل تداركه"، وأن جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٤٢م أرجأت العجز إلى الأزمة الاقتصادية التي حدثت أثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م)، وكانت نسبة وزارة المعارف منها(١٠.٦%) أي أقل من العام الماضي.

وتوالى هذا الإنخفاض فقد قدم صالح جبر وزير المالية فى حكومة نورى السعيد السابعة لائحة الميزانية العامة فى مايو ١٩٤٣ وكانت نسبة ميزانية المعارف (١١%) [*]، بعد مناقشات بين النواب والحكومة، استمرت ثلاث جلسات[٥١].

وإنتقد أعضاء مجلس النواب انخفاض ميزانية وزارة المعارف بشكل كبير، ووصفها أحدهم بأنها تقل عما تصرفه وزارة الدفاع على" علف الحيوانات"، ويعود أصل الوصف إلى مقارنة مولود مخلص(نائب بغداد)، وبتعبير نقدي لاذع في الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٤٢م، بين ما يصرف على" علف الحيوانات" التي يستخدمها الجيش التي قدرت بـ (٤٤٠ ألف دينار)،

---

[*]محمد رضا الشبيبي:(١٨٨٩-١٩٦٥م): ولد في النجف، وهو من أسرة علمية أكثر رجالها علماء دين وعلم وأدب، كان أحد أعضاء الوفد العربي الذي أرسل إلى الملك حسين بن علي الشريف بعد ثورة العشرين، تولى منصب وزير المعارف عدة مرات، وكان عضو في مجلس النواب في أكثر من دورة انتخابية. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: راهي مزهر العامري: مرجع سابق، ص٣٣.

[٤٨] م.م.ن: الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع الاعتيادي ١٩٣٧، الجلسة (٢٩)، ١٣ نيسان/ ابريل ١٩٣٨، ص٣٧٣.

[٤٩] عبد الرزاق الهلالي: معجم العراق، بغداد،١٩٥٣، ج١، ص٢٦٨.

[٥٠] عدنان سامي نذير: مرجع سابق، ص ص٢٢٠،٢٢٣.

(*) صالح جبر (١٨٩٥-١٩٥٧م) ولد في مدينة الناصرية واكمل الثانوية في بغداد، رجل حقوقي وسياسي واداري عراقي ، تخرج في مدرسة الحقوق العراقية وعين حاكماً في المحاكم المدنية ، وانتخب نائبا في مجلس النواب . استوزر لأول مرة وزيرا للمعارف واسندت اليه متصرفية لواء كربلاء عام ١٩٣٥، اختير رئيسا للوزراء عام١٩٤٧ ووضع مع بريطانيا معاهدة بورتسموث ١٩٤٨وهي تجديد لمعاهدة ١٩٣٠التي رفضها الشعب العراقي وبالتالى لم يتم توقيعها واسقط معها وزارة صالح جبر. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: محمود شبيب : وثبة في العراق وسقوط صالح جبر ، بغداد ،١٩٨٨ ، ص ص٤٥-٥٠.

[٥١] عدنان سامي نذير: مرجع سابق ، ص٢٢٤.

يضاف إليها المبلغ نفسه لمداواتها، في الوقت الذي لا يعدو جميع ما يصرف على "المدارس الابتدائية" أكثر من (٥٥٠ الف دينار)[٥٢].

وعن التأثيرات السلبية لانخفاض ميزانية وزارة المعارف، فإنه حينما تقدمت حكومة حمدي الباجه جي بلائحة قانون الميزانية العامة عام ١٩٤٤م، انتقد نظيف الشاوي(نائب الدليم)، وزارة المعارف وعدَّتها فاشلة، بسبب رسوب عدد كبير من الطلاب، وأن يكون الغرض من التربية والتعليم إعداد جيل يخدم المصلحة العامة، وناشد الحكومة بأن تهيئ معلمين ذوى كفاءة، وإعداد خطة مناسبة للتطوير في التربية والتعليم[٥٣].

وطالب كلاً من عبد الله البريفكاني وعبد الغني النقيب (نائبى الموصل) بنصف ما ورد من الميزانية فيما يخص الاهتمام بالتعليم لأهمية الموضوع في تنـشئة جيل مشبع في الوطن[٥٤].

وخلال مناقشة الميزانية المالية العامة عام ١٩٤٥م، إنتقد نظيف الشاوي(نائب الدليم)، الحكومة عن التأثيرات السلبية لانخفاض ميزانية وزارة المعارف، عدم الأخذ بجانب الكفاءة[٥٥].

ويوضح الجدول الآتى ميزانية وزارة المعارف بالدينار العراقى خلال المدة من (١٩٣٢-

---

[٥٢] م.م.ن: الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي ١٩٤٢م، الجلسة (٣٤)، ٥ نيسان/ ابريل ١٩٤٣م، ص٣٠١.

[٥٣] م.م.ن: الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي ١٩٤٤م، مصدر سابق، ص٢٠١.

[٥٤] عدنان سامي نذير. مرجع سابق، ص٢١٦.

[٥٥] م.م.ن: الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي الأول ١٩٤٣م، الجلسة (١٩)، ٩ آيار/ مايو ١٩٤٤م، ص٢٢٣ .

١٩٤٥م)[٥٦]:

السنة المالية	الميزانية العامة	ميزانية المعارف	النسبة المئوية
١٩٣٢م-١٩٣٣م	٣٥٧٠٤٤٣	٣٠٦٢٣٨	%٨.٥
١٩٣٣م-١٩٣٤م	٣٧٦٤٩٠٤	٣٥١٠٩٥	%٩.٣
١٩٣٤م-١٩٣٥م	٣٨١٣١٩٧	٢٨٩٩٤٦	%١٠.٢
١٩٣٥م-١٩٣٦م	٤٤٩٤٤٩٦	٤٣١٩٣٠	%٩.٦
١٩٣٦م-١٩٣٧م	٤٧٢٧٣٣٥	٤٩٤٢٨٤	%١٠.٥
١٩٣٧م-١٩٣٨م	٥١٦٩٤٠٢	٦٢٦١٣٠	%١٢.١
١٩٣٨م-١٩٣٩م	٥٤٦٩٨١٣	٧٠٨٥٦	%١٢.٩
١٩٣٩م-١٩٤٠م	٦٣٦١١٤٨	٨١٠٤٧٧	%١٢،٧
١٩٤٠م-١٩٤١م	٧١٤٤٩١٠	٨٤٨١٦٨	%١١،٨
١٩٤١م-١٩٤٢م	٧٧٠١١٨٧	٨٥٥٥٤٠	%١١،١
١٩٤٢م-١٩٤٣م	١٠٦٢٠٨٢٢	١١٣١٤١٤	%١٠.٦٥
١٩٤٣م-١٩٤٤م	١٣٧٤٩٣٢١	١٥١٥٥٤٢	%١١
١٩٤٤م-١٩٤٥م	١٥٤٨٤٧٥٢	١٣٣٥٤٧٥	%٨،٩

ويلاحظ من خلال الجدول أن ميزانية وزارة المعارف، كانت مستقرة في الأعوام المالية التي سبق الحرب العالمية الثانية، وكانت مرتفعة مقارنة بغيرها من الوزارات العراقية الأخرى، كما شهدت بعض الأعوام تراجعاً ملحوظاً في الاعتمادات المالية منذ عام ١٩٤٠م-١٩٤٥م ،بسبب سوء الاوضاع الداخلية التي شهدها العراق ولاسيما بعد قيام ثورة مايو/ مايس عام ١٩٤١ ، فضلاً عن ظروف الحرب العالمية الثانية اذ بلغت في العام الدراسي ١٩٤٤م-١٩٤٥م، نسبة

[٥٦]لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: الحكومة العراقية: وزارة التخطيط، التقرير السنوي عن سير التربية والتعليم لعام ١٩٥٧م- ١٩٥٨م بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٥٩م، ص٤ ؛ الحكومة العراقية: وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة للعام المالي ١٩٥٩م، بغداد: مطبعة الحكومة،١٩٦٣م، ص١٧ ؛ وزارة المعارف: التقرير السنوي عن سير المعارف العراقية لسنة ١٩٣٨-١٩٣٩.بغداد مطبعة الحكومة، ١٩٤٠م، ص١ ؛ عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، المرجع السابق ج١، ص٢٦٧.

(٨،٦%) من الميزانية العامة، في حين كانت في العام الدراسي ١٩٣٨م-١٩٣٩م بنسبة (١٢،٩%)، وهذا يفسر أثر الحرب على التعليم بشكل عام؛ إذ يعزو ذلك الأمر إلى قلة عوائد العراق النفطية، بسبب تحكم الشركات الأجنبية الاحتكارية في إنتاج النفط العراقي.

يتضح من خلال مناقشات مجلس النواب بميزانية المعارف كان أكثر النواب يطالبون بالزيادة لإعتمادات لوزارة المعارف ومتفقين على تلك الزيادة ويهتمون بالمعارف لكونها البنية الأساسية التى تبنى عليها ثقافة المجتمع وهى التى تمد جميع الوزارت فى الوظائف بعد تعليمهم للمدة من ١٩٢٥-١٩٤٥م.

الخاتمة

توصل البحث الى جملة من النتائج:-

١- بدأ التعليم في العراق بخطوات بطيئة بعد تشكيل مجلس النواب العراقي عام ١٩٢٥، إلا أن المناقشات ومداخلات النواب أثمرت عبر جلسات متنوعة للمجلس في الضغط على مسؤولي وزارة المعارف سواء بحضور المسؤولين إلى مجلس النواب، او حتي تواصل النواب مع الملك فيصل الأول من اجل تطوير العملية التعليمة.

٢- أصبحت مطالبات النواب الصريحة بشأن زيادة نفقات التعليم الشغل الشاغل لعدد كبير منهم وفق اعتبار انه حق شرعي ووطني لجميع العراقيين . إذ طالب النواب في كل جلسة خاصة بالميزانية العامة لوزارة المعارف برفعها، وايجاد الموارد اللازمة لها، دونما الاعتماد على الاموال التي يمكن ان يتم جبايتها من اولياء امور الطلاب.

٣- أجبر مجلس النواب العراقي رؤساء الوزراء المتعاقبين على تخصيص نسبة كبيرة من الميزانية للتعليم. إذ استطاع عبر نقاشاته المستمرة لميزانية المعارف من تحقيق ذلك الأمر ويعبر ذلك عن حس وطني لدى النواب باهمية التعليم ودوره في رفع المجتمع الى مصاف الدول المتقدمة.

٤- خصصت المبالغ لتطوير كفاءات المعلمين والمدرسين، وزيادة نفقات بناء المدارس، وطبع الكتب، وارسال بعثات طلابية خارج العراق وتطوير المعاهد وانشاء الكليات، ازدياد إقبال الطلبة على التعليم بعد بناء عدد من المدارس، وتخريج أعداد من المعلمين والمدرسين. إذ اصبحت القدرة على الوصول الى المدارس في اماكنها المختلفة اسرع من ذي قبل، بعدما توافرت كافة السبل في تحقيق ذلك، جرى فتح عدد من الكليات والمعاهد، وخصصت لها مبالغ مناسبة. إذ ساهمت مطالبات مجلس النواب واقرار الميزانية بعد رفعها في اعضاء شرعية قانونية وإلزامية لإنفاق تلك الميزانية فيما وضعت له، ان مطالبات مجلس النواب العراقي لزيادة النفقات المالية على التعليم جاء من حرص النواب على خلق جيل جديد واعي . وربما يعود ذلك في جزء كبير منه من الخلفيات التعليمية والثقافية للنواب، والتي كانت دوما دافعا لهم نحو المطالبة بتحسين حالة التعليم في البلاد.

٥- شهدت المدة ما بين (١٩٢٥ – ١٩٤٠)، زيادة واضحة في ميزانية وزارة المعارف ، الا أنها شهدت تزايداً فى المدة ما بين (١٩٤١- ١٩٤٥)، ربما يرجع في ذلك إلى أوضاع البلاد الداخلية وقيام ثورة مايو/ مايس عام ١٩٤١ في العراق، وكذلك اندلاع الحرب العالمية الثانية، إذ اثرت تلك العوامل بشكل سئ للغاية، لا سيما ان توفير اعتمادات وزارة المعارف كان يذهب إلى الموارد المخصصة للحرب.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:-

١- الوثائق العربية غير المنشورة

- دار الكتب والوثائق العراقية (د. ك. و)

أ- ملفات البلاط الملكى :

١- ملف ، ر / ١٠ عام ١٩٢٤.

٢- ملف ، ٢٤٦٤ عام ١٩٢٥.

- محاضر مجلس النواب:

الإجتماع للأعوام ، ١٩٢٥ – ١٩٢٦ – ١٩٢٧ – ١٩٢٨ – ١٩٣٠ – ١٩٣١ – ١٩٣٢ – ١٩٣٣ – ١٩٣٤ – ١٩٣٥ – ١٩٣٧ – ١٩٣٩ – ١٩٤٢ – ١٩٤٣ – ١٩٤٤.

٢– المنشورة

أ- باللغة العربية

الحكومة العراقية: وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة (قانون المعارف رقم ٥٧ لعام ١٩٤٠م)، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤١.

الحكومة العراقية: وزارة التخطيط، التقرير السنوي عن سير التربية والتعليم لعام ١٩٥٧م-١٩٥٨م بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٥٩م.

الحكومة العراقية: وزارة المالية، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة للعام المالي ١٩٥٩م، بغداد: مطبعة الحكومة،١٩٦٣م.

الحكومة العراقية، وزارة المعارف، التقرير السنوي لسير المعارف ١٩٣٩,١٩٣٨ ، بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٠.

الحكومة العراقية، وزارة المعارف ، التقرير السنوي عن لسير المعارف للسنوات ١٩٣١.١٩٣٠، ١٩٣٢.١٩٣١، ١٩٣٣.١٩٣٢، بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٣٤.

ثانياً: رسائل جامعية غير منشورة

عدنان سامي نذير: دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٥٨، رسالة دكتوراه ، جامعة الموصل، كلية الآداب، ١٩٩٣.

بيداء علاوي الشمخي: يوسف غنيمة، حياته، نشاطه، رسالة ماجستير، بغداد: جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، ٢٠٠٣م.

صالح محمد حاتم : تطور التعليم في العراق ١٩٤٥ ، ١٩٥٨ رسالة دكتوراه جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٩٤ .

ثالثاً:- الدوريات (صحف ومجلات)

محمد جبار الجمال: مجلة دراسات تاريخية، بيت الحكمة، بغداد، ع (٣٤)، عام ٢٠١٢.

صحف:

صحيفة الوقائع العراقية: ع٣٤٥، ٢٠ ايلول/ سبتمبر ١٩٢٥.

رابعاً:- المراجع

المراجع العربية

ابراهيم خليل: تطور التعليم الوطني في العراق (١٨٦٩-١٩٣٢)، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، مطبعة جامعة البصرة ، ١٩٨٢.
احمد جودة: تاريخ التربية والتعليم في العراق واثره في الجانب السياسي ١٥٣٤-٢٠٠٩،بغداد، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي،٢٠١٠.
حنان عيسي الجبوري: مشكلات إدارة المدرسة الثانوية في العراق، بغداد: مطبعة الرشاد ١٩٧٠م.
صالح فليح حسن: جغرافية التعليم الابتدائي في العراق ،بغداد، مطبعة دار السلام، ١٩٧٩م.
راهي مزهر العامري : وزراء المعارف في العراق ١٩٢١-١٩٦٨،دمشق، مطبعة الامل الجديدة،ط٢،٢٠١٤.
سعاد رؤوف شير محمد : نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥، بغداد ، مكتبة اليقضة العربية ، ١٩٨٨.
شاكر الأمين: تطور التربية والتعليم في العراق، محاضرات غير مطبوعة، بغداد: الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، قسم التربية وعلم النفس، ١٩٧٣م.
عباس العزاوي: تاريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية ، بغداد، شركة التجارة والطباعة المحدودة، ١٩٥٨.
عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي ، بغداد: دار الشئون الثقافة العامة ١٩٨٨،ج٣،ص١٨٢.
عبد الرزاق الدارجي: جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية ١٩٠٨- ١٩٤٥ .
عبد الرزاق الهلالي: معجم العراق، ج١، بغداد ١٩٥٣.
علاء جاسم محمد : جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦م، بغداد ، مكتبة اليقضة العربية ١٩٨٧
فليح حسن علي: عبد الرزاق الحسني مؤرخاً، بيروت: دار مكتبة البصائر، ٢٠١١.
قيس جواد علي الغريري : رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٢-١٩٦٥ ، بغداد: شركة الحوراء.
كمال مظهر احمد: صفحات من تاريخ العراق المعاصر، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة،١٩٨٧.
محب الدين الخطيب ، جعفر العسكري ، موجز حياته وصدى مصرعه في الشرق والغرب ، القاهرة ، المطبعة السلفية.
محمد حسن الزبيدي: مذكرات رؤوف البحراني، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٩م.
محمود رزوق احمد: الحركة الكردية في العراق، دور البرزانيين في طريق الحكم الذاتي عمان: دار المعتز، ٢٠١٤م.
محمود شبيب :وثبة في العراق وسقوط صالح جبر، بغداد : مطبعة الحرية،١٩٨٨،
مسارع الراوي: نحو استراتيجية جديدة للتعليم في العراق، القاهرة مطبعة التقدم، ١٩٧٤م.
مصدق جميل: التعليم والتنمية الاقتصادية ، بغداد دار الرشيد ١٩٨١م.
مير بصري : اعلام السياسة في العراق الحديث ، لندن ، دار رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٧م.
ناجي شوكت: سيرة وذكريات ثمانين عاما ١٨٩٤م- ١٩٧٤م، ط٢، بغداد: مكتبة اليقظة العربية، ١٩٩٠م.
نجدت فتحي صفوت : مذكرات رستم حيدر ، بيروت ، الدار العربية للموسوعات ،١٩٨٨م .

الملخص

بدأت الحكومة العراقية بعد تأسيس مجلس النواب العراقى بتفكير فى إنشاء عدد من المدارس الحكومية والذى انعكس بصورة كبيرة على الإرتقاء بالمستوى التعليمى لأبناء العراق، والذى استمر حتى عام ١٩٤٥م، اذ ازدادت خلالها الاعتمادات المالية المقررة لوزارة المعارف، التى تمكنت من وضع مناهج جديدة ومتطورة، وتخصيص مقاعد دراسة جديدة لإستيعاب الطلبة، وقد شهد مجلس النواب العراقى خلال تلك المدة مناقشات عديدة لمطالبة الحكومة بزيادة المخصصات لوزارة المعارف من أجل تطوير التعليم خدمة لأبناء العراق. تضمن البحث تمهيد ومحوران وخاتمة، ركز التمهيد على احوال العراق التعليمية قبل تشكيل مجلس النواب العراقى ومقدار الأول المخصصة من قبل وزارة المعارف لتطوير التعليم.

فى حين شكل المحور الاول: مناقشات مجلس النواب بشأن رفع مستوى التعليم والميزانية المخصصة لذلك، فى حين تناول المحور الثانى: مناقشات عدد النواب فى مسألة انخفاض قيمة ميزانية التعليم ما بين (١٩٣٢-١٩٤٥)، ولا سيما بعد مرحلة اندلاع الحرب العالمية الثانية والذى انعكس بصورة فعلية على الاقتصاد العراقى.

توصل البحث الى جملة من النتائج، وهى على النحو الاتى:

١- بدأ التعليم فى العراق بخطوات بطيئة بعد تشكيل مجلس النواب العراقى عام ١٩٢٥، إلا أن المناقشات ومداخلات النواب أثمرت فى سرعة تطوير التعليم.
٢- أصبحت مطالبات النواب الصريحة بشأن زيادة نفقات التعليم الشغل الشاغل لعدد كبير من النواب وفق اعتبار انه حق شرعى ووطنى لجميع العراقيين.

Abstract:

The Iraqi government began after the establishment of the Iraqi Council of Representatives To consider the establishment of a number of public schools, which was reflected significantly on the upgrading of the educational level of the people of Iraq, which lasted until 1945, As the financial allocations to the Ministry of Education increased, Which has been able to develop new and sophisticated curricula, And the allocation of new seats to accommodate students, The Iraqi Council of Representatives witnessed during that period Numerous discussions to demand the government to increase allocations to the Ministry of Education in order to develop the education service for the people of Iraq. Search included an Preface, Two axes and a conclusion, The preface center On Iraq's educational conditions Before the formation of the Iraqi Council of Representatives And the amount of funds allocated by the Ministry of Education for the development of education.

The first axis: discussions Council of Representatives Raising the level of education and budget allocated, The second axis:

Discussions of a number of deputies In the issue of the low value of the education budget between (1932 - 1945), especially after the stage Second World war Which reflected effectively on the Iraqi economy.

Search got to a number of results, which are as follows:

1 - Education in Iraq began slow steps after the formation of the Iraqi Council of Representatives in 1925, but the discussions and interventions of the deputies resulted in the rapid development of education.

2 - The demands of the deputies on the explicit increase in education expenses occupy the concern of a large number of deputies as a legitimate right and national for all Iraqis.